بيروت في 2014/12/3

واصل وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور الإعلان عن نتائج العينات التي تظهرها الفحوص المخبرية لمواد غذائية تكشف عنها فرق التفتيش التابعة لوزارة الصحة، وذلك في إطار حرصه على أن تكون الحملة التي تقوم بها وزارة الصحة حملة علنية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده بعد ظهر اليوم في مكتبه في وزارة الصحة إستهله بالتنويه بجهود الوزراء الذين يقومون بجهود إصلاحية في وزاراتهم، ولا سيما وزراء المالية والإقتصاد والسياحة، لافتا إلى أن الطريق معبدة بالأشواك، إنما هذا خيار يجب أن تتخذه الحكومة اللبنانية. وحيّى خصوصًا أمام جهود وزير المالية مضيفا أن هناك شكوى تاريخية في وزارة المالية من الكثير من الشوائب وقد آن الأوان لمعالجتها.

وقد استهل وزير الصحة الكلام مشيرا إلى إحصاء تم إجراؤه في المستشفيات تظهر عدد حالات التسمم في المستشفيات اللبنانية، وتبين التالي:

في عام 2011، كان هناك 9319 حالة تسمم

في عام 2012، سجلت 9559 حالة تسمم

وفي عام 2013، سجلت 10944 حالة تسمم.

اللوائح الجديدة

وتابع الوزير أبو فاعور أن اللافت في اللوائح الجديدة أنها أتت بعكس اللوائح السابقة التي شكلت الحالات غير المطابقة نسبة تفوق 35% منها. أما في اللوائح الجديدة فقد تبين أنه من أصل الكشف الذي أجرته وزارة الصحة تبين وجود 254 حالة مطابقة و29 حالة غير مطابقة. واعتبر الوزير أبو فاعور أن هذه النتيجة تشكل أولى إنجازات الحملة القائمة حيث بدأت نسبة العينات غير المطابقة تتراجع، ما يعني أن المؤسسات المعنية بالغذاء تبدي تجاوبًا وتحسن أوضاعها للتخلص من الشوائب.

ثم عدد وزير الصحة العامة تفاصيل اللوائح الموجودة والتي تشمل مؤسسات ومطاعم ومسالخ وملاحم ومزارع ومحال ألبان وأجبان في كل المناطق اللبنانية **(موجودة في الوكالة الوطنية للإعلام)**

مسلخ بيروت

ثم تناول وزير الصحة العامة أوضاع مسلخ بيروت، ورد على تصريحات أدلى بها تجار اللحمة مدعين أنهم مظلومون. فأكد أنه متأكد مما قاله في السابق في شأن ذبح حيوان ميت وبيع لحمه للمواطنين. ولمزيد من التأكيد قال إن الذي قام بعملية الذبح يدعى عبد الرزاق ابراهيم واسم التاجر ابراهيم زكي. أضاف ان التذاكي لا ينفع في هذا الإطار، بحيث يتم إصدار إفادات تلف فيما يتم بيع اللحمة للمواطنين.

وعرض أبو فاعور تسجيل فيديو يظهر كيف يتم الذبح في مسلخ بيروت حيث يتم ضرب الحيوان بالسكين، ثم يترك الحيوان ليموت خنقًا. أضاف أن هناك تعذيبا بالحد الأدنى، وهناك حالة غير سليمة محاطة بالأوساخ بالحد الأقصى.

وكشف وزير الصحة العامة عن دعوى مقدمة من محام تظهر أن 19 عاملا في مسلخ بيروت ماتوا بالسرطان من دون أن يسأل أحد عنهم. وعدد حالات تحدث فيها إلى عائلات المتوفين، أو إلى المصابين الذين لا يزالون على قيد الحياة. وهم: جوزفين صليبا، توفيت عام 2009 بسرطان المعدة والكبد.

أحمد مازح توفي عام 2010 بسرطان الجيوب الأنفية وكان يعمل سائقا في المسلخ.

خالد الصالح لا يزال على قيد الحياة إلا أنه يعالج من مشاكل في الرئة والربو بعدما خضع لعملية زراعة نخاع شوكي.

علي جابر لا يزال يعالج من سرطان البروستات. وكان يعمل في قسم العمليات في المسلخ.

وسأل أبو فاعور عن الأسباب التي حدت بمدير المسلخ إلى عدم إعلام بلدية بيروت بالتقارير التي تظهر أن الموظفين يحتضرون. فلمصلحة من حصل ذلك؟ وإذا كان ثمة من لا يريد للمسلخ أن يبقى، فلا يجوز أن يمر ذلك على أرواح العمال والمواطنين اللبنانيين.

بعد ذلك، عرض وزير الصحة العامة صورًا عن هيكلية المسلخ، وتظهر أن الأسيد ومواد التنظيف قد أدت إلى صدأ كبير في الحديد وسط غياب التهوئة وظروف النظافة المطلوبة. فإذا كان هذا هو الوضع، فما الذي يحصل بالبشر والعمال؟

وتابع أبو فاعور أن ملف المسلخ كبير وفيه مسؤوليات جنائية، داعيًا القضاء إلى وضع يده على الملف واستدعاء المسؤولين عن المسلخ وسؤالهم عن أسباب حجب الملف الصحي للعاملين المصابين بالسرطان عن البلدية؟

وختم مؤكدا أنه لا يمكن أن يكون النقاش في المسلخ من دون تحديد المسؤوليات الجنائية.

كشف وزير الصحة وائل أبو فاعور أن نحو "20 موظفا في المسالخ التي تم إقفالها قضوا بعد اصابتهم بمرض السرطان في ظروف غامضة"، مؤكدا متابعته هذا الملف "للوصول الى أسباب وحقيقة وعلاقة نوعية عملهم بالمرض، ومتابعة ملف السلامة الغذائية بالتعاون مع الوزارات المعنية"، فيما دعا وزير الاقتصاد والتجارة السابق نقولا نحاس الى "اعتماد القانون الأفضل لسلامة الغذاء في أسرع وقت ممكن"، متحدثا عن سلسلة متكاملة تربط حلقة السلامة الغذائية.
فقد نظم النادي القيادي "bulC pihsredaeL" في الجامعة الأميركية في بيروت وبالتعاون مع منتدى إستشراف الشرق الأوسط "FPEM" ظهر اليوم، جلسة مناقشة حول سلامة الغذاء في لبنان شارك فيها أبو فاعور ونحاس في قاعة معماري في مبنى مدرسة عليان للأعمال في الجامعة.

وقال أبو فاعور: "اننا نعيش في وطن يتغلب الوعي الطائفي والمذهبي على أي وعي آخر فيه. ان هذه الحملة تعود لجهد موظفي وزارة الصحة لا لجهدي الشخصي. وكنا قد طرحنا كحزب تقدمي اشتراكي هذه الخطة ولكن اصبحت خطة تابعة للحكومة واليوم الوزراء الآخرون يتحركون لمعالجة ملفات اخرى شبيهة بملف الغذاء".

وشدد على أن "هذه الحملة استطاعت اعادة استنباط وعي المواطن لصحته بعيدا عن المشاكل الطائفية والسياسية، فالمصدر نفسه يوزع على مختلف المناطق، اذا الغذاء يوحد المواطن اللبناني".

ورد على الانتقادات التي طاولت هذه الحملة وتبدية الحزب التقدمي الاشتراكي على مصلحة الوزارة، قائلا: "وضعت حزبي في خدمة الوزارة واضع نفسي وحزبي في خدمة المواطن لان المواطن اهم من السياسيين والسياسات الكبرى للاحزاب".

أضاف: "أطلقت هذه الحملة لأننا عندما وصلنا الى الحكومة وضعنا خطة عمل بدأت مع تخفيض سعر الدواء25% وتحسين جودته فأقفلنا المعامل المخالفة والصيدليات واحلنا عددا من الصيادلة الى التحقيق، كما اقفلنا المعامل غير المستوفية للشروط، وانتقلنا الى فواتير المستشفيات المضخمة معتمدين اسلوبا جديدا في التعاطي مع المستشفيات لضبط الفواتير وغيرنا في النظام المعتمد في تصنيف المستشفيات، مضيفين عليه معايير جديدة. ولكن لو علمت اننا نعيش في غابة من الاكل السام، لكنت اخترت الاولوية لملف الغذاء والمؤسسات الغذائية، وجاء التحرك سريعا جدا من خلال جولة قمنا بها كوزارة على جميع المؤسسات".

ولفت الى الدور الذي لعبته هذه الحملة في "تغليب سلطة الدولة والقانون على سلطة المال، خصوصا من خلال المواجهة مع مؤسسات ذات نفوذ سياسي"، وقال: "كان التحدي اثبات صوابية الحركة وتجاوز الحملة المضادة التي واجهتنا والتي نجحنا في مواجهتها بفضل التأييد والدعم الشعبي لها بعد المحاولات الفاشلة من التشكيك بالحملة وموضوعيتها".

واستعان بالبند 45 من قانون حماية المستهلك لتأكيد حق وزارة الصحة بالاعلان عن اسماء المؤسسات التي يتبين انها غير مستوفية للشروط، موضحا ان ما قامت به الوزارة هو "عمل شفاف وليس عملا تشهيريا"، وقال: "المجتمعات الديمقراطية تعطي الحق للمواطن بأن يدرك التفاصيل والمعلومات المتعلقة به وبسلامته".

وأكد "استمرار الوزارة بهذا العمل كي لا تكون الحملة مجرد فورة" ، معلنا عن ان "الكشف على المؤسسات الموجودة في منطقة بيروت شارف على نهايته"، وأنه سيتابع اعلان اسماء المؤسسات التي صححت امورها.

بدوره، تحدث نحاس عن كيفية التقدم والاستمرار في هذا الملف من خلال التعرف الى بعض المعطيات، ما "يجنب العودة الى الوراء مع مرور الزمن"، مشددا على "ضرورة التوصل الى التشريعات اللازمة وتأسيس هيئة موحدة تهتم بسلامة الغذاء"، معتبرا أن "المشكلة القائمة لم تحل حتى الآن لغياب هذه التشريعات".

وشرح تفاصيل عن الجهات المسؤولة عن سلامة الغذاء وواقع التشريعات الحالي، متطرقا الى الاحكام التي تصدر بحق المخالفين والمعالجات الموقتة الصادرة عن الحكومة السابقة.

وأسف ل"عدم وجود تنسيق بين الوزارات المعنية بسلامة الغذاء لكثرة المؤسسات التي ترتبط بمؤسسات الغذاء من وقت انتاجها حتى وصولها الى الاسواق"، منتقدا "جهل بعضهم لدورهم الحقيقي"، وقال: "جميع الوزارات تتدخل في ملف الغذاء، ولا تنسيق بينها ما يؤدي الى ان يدفع المستهلك الثمن".

وتطرق الى الدراسة التي أجرتها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وكان مشاركا فيها كوزير للاقتصاد، فقال: "قمنا بدرس الموضوع لسنتين أو ثلاثة ولجأنا الى القضاء الذي لم يساعد بسبب التراخي في تنفيذ العقوبات. فقد كنا نطالب بسجن بعض المخالفين وتغريم البعض الآخر بمبالغ مالية كبيرة الا ان القضاء لم يسجن احدا وخفف جميع الغرامات. فقد وصلت الغرامات الى حوالي المليار ليرة ولكن لم يدفع منها سوى 54 مليونا فقط لغياب السلطة الرادعة للمخالفات والتشريعات الحقيقية. من هنا كرسنا اهتماما لبناء مدماك أساسي لسلامة الغذاء من خلال التشريعات التي تضمن استمرارية السلامة الغذائية".

وأشار الى "مشروع القانون المدروس وقتها لمنع تراخي القضاة في الحكم، فقام الرئيس نجيب ميقاتي بتأليف لجنة وزارية من بعض الوزارء اجتمعت خلال سنة كاملة لمعالجة المواضيع نتج عنها عدد من التشريعات و11 اجراء ولكن كانت حلولا موقتة تبعثرت لانها لم تربط بجهاز موحد بين الوزارات".

ولفت الى أن "سلامة الغذاء تضم 14 مرحلة مرتبطة ببعضها البعض فشل احداها يؤدي الى فشل الباقي دون معرفة سبب الخلل او مكانه، من هنا تبرز اهمية الهيئة الموحدة التي تهتم بسلامة الغذاء وتشرف على العمل بشكل صحيح